



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية - الدورة التاسعة

انعكاسات أزمة أوكرانيا والتنافس الإقليمي والدولي على مستقبل الأمن والطاقة في منطقة الخليج

22-23 تشرين الأول / أكتوبر 2022

ورقة مرجعية

تسبب الغزو العسكري الروسي لأوكرانيا، الذي انطلق يوم 24 شباط/ فبراير 2022، بتداعيات سياسية وأمنية واقتصادية وغذائية، شملت العالم كله. وستكون منطقة الخليج العربي من المناطق الأكثر تأثرًا بالأزمة الأوكرانية بعد أوروبا، وذلك من بوابة الأمن والطاقة والغذاء؛ إذ أدت الأزمة إلى اضطراب في أسواق النفط والغاز العالمية، وأثارت مخاوف مرتبطة باستمرار الإمدادات، مع تزايد احتمالات استخدام الطاقة أداة للضغط السياسي؛ ما وضع دول الخليج العربية في قلب الأزمة، على الرغم من أنها ليست طرفًا فيها. وتطلعت أوروبا والولايات المتحدة الأميركية إلى دول المنطقة التي تملك نحو 30 في المئة من احتياطات العالم من النفط، والتي تزوده بنحو 20 في المئة من احتياجاته من الغاز، لسد أي نقصٍ محتمل في حال تعطل/ توقف الإمدادات الروسية، والمساهمة في خفض الأسعار لكبح جماح التضخم الذي بات يهدد الاقتصاد العالمي⁽¹⁾. من جهة ثانية، كشفت الأزمة عن توترات كامنة في علاقات التحالف التقليدية التي تربط بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدول الغربية، وخصوصًا الولايات المتحدة؛ إذ حاولت أكثر دول الخليج تبني موقف محايد في الأزمة بين روسيا والتحالف الغربي، في حين كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تنتظران منها موقفًا أكثر تعاطفًا مع أوكرانيا. وفي الأثناء، أخذت إيران تُقدّم نفسها بوصفها حلًا ممكنًا لأيّ نقصٍ محتمل في إمدادات الطاقة العالمية، وهو ما زاد من حجم الضغوط على دول الخليج العربية بشأن تحديد موقفٍ أكثر وضوحًا في الأزمة الأوكرانية. وكان للأزمة أيضًا تداعيات مهمة على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون، ممثلة في ارتفاع فاتورة الغذاء التي سببتها القفزة الكبيرة في أسعار الحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية.

أولاً: تنويع الشراكات الدولية يزيد المعضلة الأمنية أم يقلصها؟

في ظل اندفاع مختلف الدول نحو مواءمة مصالحها على نحو يتوافق مع التغيير الذي يكتنف بنية النظام الدولي وازدياد حدة التنافس فيه، جاءت الأزمة الأوكرانية لتختبر قوة التحالف الخليجي - الأميركي، وقدرة دول الخليج على تحقيق توازن في علاقتها بكل من الولايات المتحدة وروسيا. وقد عكس الحياد الخليجي تجاه الأزمة الأوكرانية، وعدم الاستعداد لإثارة عداء أي جانب من الجانبين، العلاقات بين دول الخليج العربية المتنامية وروسيا؛ فدعت المواقف الرسمية الصادرة عن مسؤولي دول مجلس التعاون إلى وقف التصعيد في أزمة أوكرانيا، على الرغم من أن دول الخليج العربية صوتت كلّها لمصلحة إدانة روسيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة⁽²⁾. وكانت الإمارات العربية المتحدة، التي تشغل مقعدًا في مجلس الأمن خلال الفترة 2022 - 2023، قد امتنعت عن التصويت على مشروع قرار أميركي يندد بغزو أوكرانيا، ويطالب روسيا بالانسحاب منها. وفي المقابل، دعمت روسيا مشروع قرار إماراتي في مجلس الأمن يصنف الحوثيين جماعة إرهابية، ويوسع الحظر على إيصال الأسلحة إلى اليمن.

وقد جاء هذا الموقف على الرغم من أن دول مجلس التعاون تعتمد كثيرًا على الولايات المتحدة في تحقيق أمنها وتعزيز دفاعاتها؛ سواء كان ذلك بشكل مباشر، أو من خلال مبيعات الأسلحة. وتستحوذ الولايات المتحدة على نحو 45 في المئة من مشتريات دول الخليج من الأسلحة⁽³⁾. ومع استمرار الصراع في اليمن والتوترات مع إيران، أدت واردات الأسلحة الأميركية دورًا مهمًا في تعزيز القدرات الدفاعية لدول الخليج. وقد زادت واردات المملكة العربية السعودية - ثاني أكبر مستورد للأسلحة في العالم - بنسبة 27 في المئة خلال الفترة

1 أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى وقف ألمانيا تصديق مشروع خط أنابيب غاز، بقيمة 11 مليار دولار، كان من المقرر أن يخفف الضغط عن المستهلكين الأوروبيين الذين يواجهون ارتفاعًا قياسيًّا في الأسعار. ينظر: "Russia-Ukraine War: All Eyes on Opec amid Soaring Oil Prices," *Middle East Eye*, 25/2/2022, accessed on 18/3/2022, at: <https://bit.ly/3JCjEjkp>

2 "أزمة أوكرانيا: كيف ينظر إليها العرب، ولماذا تباينت مواقفهم منها؟"، تقرير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022/3/17، شوهده في 2022/3/27، <https://bit.ly/3Lk9IZi>

3 Stockholm International Peace Research Institute, "South Asia and the Gulf Lead Rising Trend in Arms Imports, Russian Exports Grow, Says SIPRI," 17/3/2014, accessed on 18/3/2022, at: <https://bit.ly/3KUjhhf>

2012 - 2021 ونمت صادرات الأسلحة الأميركية إليها بنسبة 106 في المئة خلال الفترة نفسها⁽⁴⁾. وإضافة إلى ذلك، تحتفظ الولايات المتحدة ببنية تحتية عسكرية كبيرة في المنطقة لدعم مصالحها وتعزيز أمن حلفائها؛ خصوصاً في مجال الأمن البحري، وحماية حركة الملاحة بطريقة تضمن تدفق إمدادات النفط والغاز، والاستقرار الإقليمي، والتعاون في مكافحة الإرهاب.

لكنّ تحوّل الاهتمام الأميركي نحو منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ، في السنوات الأخيرة، أضعف الثقة بالتزام الولايات المتحدة بأمن منطقة الخليج، وقد تزايد هذا الشعور مع امتناع إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، في أيلول/ سبتمبر 2019، عن تقديم دعمٍ كافٍ للسعودية في وجه الهجمات التي تعرضت لها منشآت شركة «أرامكو» في بقيق وخريص. ودفعت الضغوط التي يمارسها الكونغرس، بشأن ضرورة ربط نقل السلاح إلى دول الخليج - وخاصة السعودية - بملف حقوق الإنسان، هذه الدول إلى البحث عن بدائل، ومواءمة مصالحها وفقاً لذلك⁽⁵⁾. وبناءً عليه، أخذت العلاقة تتطور مع روسيا التي تحولت إلى شريك رئيس للسعودية في ضبط أسواق النفط العالمية من خلال اتفاق «أوبك بلس» لعام 2020. وقد لوحظ ارتفاع حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول مجلس التعاون من نحو 3 مليارات دولار في عام 2016 إلى أكثر من 5 مليارات دولار في عام 2021، معظمها مع الإمارات والسعودية⁽⁶⁾. ومع أن دول الخليج ما زالت تعتبر الولايات المتحدة شريكها الأمني الرئيس، فإنّ الحياض الخليجي في أزمة أوكرانيا يعكس اتجاهًا متناميًا نحو تنويع الشراكات الدولية، بما في ذلك المجال الأمني.

ثانيًا: الأمن والطاقة والاستثمار

تعدّ السعودية، إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا، من أكبر منتجي النفط في العالم، وهي تحتل المكانة الأولى في تصديره. وتمتلك السعودية، التي تزخر حاليًا ما يقارب 10,5 مليون برميل يوميًا، القدرة على زيادة إنتاجها إلى 12 برميلًا يوميًا⁽⁷⁾. ويُقدّر حجم فائض الطاقة الإنتاجية لكل من السعودية والإمارات والكويت بنحو 2,2 مليون برميل يوميًا. وعلى الرغم من ذلك، لم تُظهر الرياض أيّ اهتمام بزيادة إنتاج النفط بناءً على طلب الولايات المتحدة المتعلق بالمساعدة في الحد من ارتفاع أسعار النفط الخام التي بلغت ذروة جديدة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. وبدلاً من ذلك، أعربت السعودية عن تمسكها باتفاق «أوبك بلس»، الذي توصلت إليه مع روسيا عام 2020، لكبح جماح الإنتاج ووقف تراجع الأسعار. وقد طرح هذا الموقف تساؤلات متعلقة بأسباب تردد السعودية في زيادة الإنتاج، والمحددات التي تتحكم فيه؛ من جهة أنها متمثلة في الرغبة في الحفاظ على تماسك مجموعة «أوبك بلس»، أو في العلاقة المتطورة بين السعودية وروسيا، أو في فتور العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة؛ على خلفية امتناع الرئيس جو بايدن عن التواصل مع وليّ العهد السعودي، وسماحه بنشر ملخص استخباراتي أميركي يحمل محمد بن سلمان مسؤولية إصدار أوامر بقتل الصحفي جمال خاشقجي، فضلاً عن الموقف الأميركي من الحرب في اليمن، ومفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني.

في السياق نفسه، أخذت دول أوروبية، في مقدمتها ألمانيا، تبحث عن بدائل من النفط والغاز الروسيين لدى دول الخليج العربية، وقد توصلت ألمانيا إلى اتفاق شراكة مع قطر لتزويدها بجزء من احتياجاتها من الغاز، علماً أنّ قطر تُعدّ أكبر مُصدّر للغاز المسال في العالم، وأنها تسيطر على 22 في المئة من سوقه العالمية.

4 Stockholm International Peace Research Institute, "Global Arms Trade Falls Slightly, but Imports to Europe, East Asia and Oceania Rise," 14/3/2022, accessed on 18/3/2022, at: <https://bit.ly/34Uw170>

5 "Saudi Gets First Major Arms Deal Under Biden with Air-to-air Missiles," *Reuters*, 4/11/2021, accessed on 18/3/2022, at: <https://reut.rs/3CR4zVw>

6 "US or Russia? Ukraine Crisis Poses Dilemma for Wealthy Gulf," *The Economic Times*, 26/2/2022, accessed on 18/3/2022, at: <https://bit.ly/36wmpkB>

7 "Russia-Ukraine War: All Eyes on Opec Amid Soaring Oil Prices," *Middle East Eye*, 25/2/2022, accessed on 3/18/2022, <https://bit.ly/3JCEjKp>

فضلاً عن ذلك، ونتيجة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وشركاؤها في أوروبا واليابان على روسيا بسبب غزوها أوكرانيا، يتوقع أن تتأثر الاستثمارات الخليجية التي تنامت في روسيا بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وتعد دولة الإمارات أكبر شريك تجاري خليجي لروسيا، وتستأثر بنسبة 55 في المئة من إجمالي التجارة الروسية - الخليجية، وبلغت قيمة التبادل التجاري غير النفطي بينهما خلال النصف الأول من عام 2021 نحو 2 مليار دولار، بنسبة نمو تتجاوز 80 في المئة مقارنة بالنصف الأول من عام 2020⁽⁸⁾. وعلى صعيد الاستثمار، تعد الإمارات أيضاً أكبر مستثمر عربي في روسيا، وتساهم بأكثر من 80 في المئة من إجمالي الاستثمارات العربية هناك. كما تعد الوجهة الأولى عربياً للاستثمارات الروسية، وتستحوذ على 90 في المئة من إجمالي استثمارات روسيا في الدول العربية.

ورغم أننا لم نشهد نزوحاً كبيراً للاستثمارات الخليجية من روسيا، كما فعلت الشركات الغربية، بسبب الأزمة الأوكرانية، فإن التعاملات التجارية الخليجية مع موسكو سوف تتأثر بشكل واضح خشية أن تشملها العقوبات الأميركية. ويتوقع أن تسجل دول خليجية خسائر على صعيد استثماراتها في روسيا أو تعاملاتها التجارية معها إذا استمرت الأزمة فترة طويلة من دون حل.

ثالثاً: ارتفاع أسعار الغذاء

تُعد دول الخليج مستفيداً رئيساً من ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت، بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، حاجز 100 دولار للبرميل الواحد، في تعزيز ملاءتها المالية، وذلك بعد ما شهدته، في العامين 2020 و2021، من تفشٍ لوباء جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وانهايارٍ لأسعار الطاقة، في آن واحد⁽⁹⁾. وقد انعكست الزيادات الكبيرة في أسعار الطاقة على ميزانيات هذه الدول التي يمثل النفط بالنسبة إليها المصدر الرئيس للدخل؛ ما يسرّع أيضاً من خطط تنويع اقتصاداتها⁽¹⁰⁾. وعلى الرغم من أن زيادة بمقدار 10 دولارات في سعر البرميل تضيف 65 مليار دولار إلى مداخيل دول الخليج العربية سنوياً، فإن الارتفاع في أسعار الطاقة سوف يقابله كذلك ارتفاع في أسعار السلع المستوردة، بما فيها المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، والأدوية⁽¹¹⁾. ورغم أن دول الخليج العربية، مقارنةً بعدد سكانها القليل ومداخيلها المرتفعة، أقل عرضة من الدول الأخرى في الشرق الأوسط لتأثيرات زيادة أسعار المواد الغذائية الناجمة عن أزمة أوكرانيا، فإن الإمارات وسلطنة عُمان تختلفان في هذا الشأن عن سائر دول الخليج؛ بالنظر إلى واردات هذين البلدين من القمح من روسيا وأوكرانيا⁽¹²⁾. وفي حالة المملكة العربية السعودية، تتسبب الحرب في أوكرانيا في إعادة النظر في قرار زيادة واردات القمح من روسيا. وكانت السعودية قد فتحت أسواقها أمام القمح الروسي في عام 2020، ثم ضاقت ذلك مرات عدة في عام 2021⁽¹³⁾. ومع ذلك، لا يوجد خطرٌ فعلي، على المدى القريب، متعلق بحدوث نقص في الإمدادات. ومن المفترض أن يساعد ارتفاع أسعار النفط في تحمّل الزيادات على المدى البعيد في أسعار القمح، حتى في عُمان التي شهدت سابقاً احتجاجات متعلقة بارتفاع أسعار الغذاء⁽¹⁴⁾.

8 الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، "نشرة العلاقات التجارية: الإمارات تشارك في المنتدى الدولي السنوي للتصدير 'صنع في روسيا'"، شوهد في 3/31/2022، في: <https://bit.ly/3DrJ25R>

9 "How the Russia-Ukraine Crisis Could Be a Boon for Gulf Energy Producers," *Independent*, 25/2/2022, accessed on 3/17/2022, at: <https://bit.ly/37EWkAl>

10 "Russia-Ukraine War: All Eyes on Opec Amid Soaring Oil Prices," *Middle East Eye*, 25/2/2022, accessed on 3/18/2022, <https://bit.ly/3JCEjpk>

11 "مستقبل أمن الطاقة الأوروبي في أعقاب الحرب على أوكرانيا"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أخبار الخليج، 2022/3/5، شوهد في 2022/3/18، في: <https://bit.ly/3wdCpCN>

12 "ماذا تعني أزمة أوكرانيا لاقتصاديات الخليج"، معهد دو الخليج العربية في واشنطن، 2022/2/28، شوهد في 2022/3/21، في: <https://bit.ly/3tpZG2n>

13 المرجع نفسه.

14 "Omanis Protest High Cost of Living, Corruption," *World Gulf*, 17/1/2011, accessed on 21/3/2022, at: <https://bit.ly/3N7XvZ5>

وكانت بعض دول مجلس التعاون، التي واجهت خلال أزمة كورونا بعض التحديات المرتبطة بتحقيق أمنها الغذائي نتيجة تعطل سلاسل الإمداد وتقييد حركة التصنيع والسفر والتنقل، قد زادت على نحو كبير مخزونها من المواد الغذائية لخفض المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية واضطراب سلال التوريد. وفي هذا السياق، يُؤخذ ضعف الإنتاج الزراعي في هذه الدول في الحسبان؛ إذ يسهم قطاع الزراعة بنسبة 1.4 في المئة من الناتج المحلي لهذه الدول، في مقابل معدلات استهلاك مرتفعة. ووفقاً لبعض التقارير، تضاعفت واردات دول مجلس التعاون من المواد الغذائية خلال الفترة 2010 - 2020 من 25.8 مليار دولار إلى 53.1 مليار دولار⁽¹⁵⁾. والجدير بالذكر أن ظروف جائحة كورونا دفعت بعض الدول إلى فرض حظر على تصدير المواد الغذائية. فقامت روسيا وكازاخستان، مثلاً، بفرض حظرٍ على بيع الحبوب المصنعة للخارج، في حين قامت فيتنام، وهي المنتج الثالث للأرز عالمياً، بإيقاف تصديره إلى الخارج لتفادي مخاطر نقص مخزونها الغذائي من السلع، وهو أمرٌ يجب أن يدفع دول الخليج إلى إعادة تقييم استراتيجيات تحقيق أمنها الغذائي.

رابعاً: الاتفاق النووي الإيراني

لقد استمرت مفاوضات فيينا المتعلقة ببرنامج إيران النووي، على الرغم من التركيز على أزمة أوكرانيا، وآثارها في الأمن العالمي وأسعار الطاقة والغذاء. والواقع أن الغزو الروسي لأوكرانيا شكّل حافزاً لدى دول الغرب للتوصل سريعاً إلى اتفاق مع إيران، على أمل أن يؤدي ذلك إلى عودة النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية حتى يتيح ذلك التخفيف من تداعيات غزو أوكرانيا على أسعار الطاقة وشح الإمدادات، خاصة في ضوء توجه الغرب إلى التقليل من الاعتماد على روسيا، وتحفّظ السعودية عن زيادة الإنتاج وتمسكها باتفاقها مع روسيا. ومن الواضح أن إيران استغلت الأزمة الأوكرانية لعرض المساعدة في هذا الخصوص والاستفادة من تردد السعودية في أداء هذا الدور. وقد بدا واضحاً أنّ روسيا سعت إلى منع هذه الاحتمالية من خلال اشتراطها لدعم إحياء الاتفاق النووي مع إيران إعفاء تعاملاتها التجارية مع إيران من العقوبات الأميركية. وقد أشارت بعض الأوساط إلى أن هذا الشرط برز خصوصاً بعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى روسيا في 5 آذار/ مارس 2022. ولوحظ، أيضاً، أن إسرائيل أخذت، في مقابل الحصول على مساعدة روسيا لعرقلة الوصول إلى اتفاق نووي في مفاوضات فيينا، بممارسة ضغوط على أوكرانيا للموافقة على الشروط الروسية لوقف الحرب.

ووفق تقديرات مختلفة، ستكون إيران قادرة على إنتاج مليون برميل نفط إضافي مع حلول أيار/ مايو 2022، وإضافة 800 ألف برميل آخر، مع نهاية هذه السنة، في حال التوصل إلى اتفاق في فيينا ورفع العقوبات عنها⁽¹⁶⁾. وتمتلك إيران، وفقاً لوكالة **بلومبيرغ**، 103 ملايين برميل في خزانات عائمة يمكن نقلها إلى أوروبا؛ بحيث تضيف 1.3 مليون برميل/ يومياً إلى السوق العالمية في غضون وقت قصير. وفي كانون الثاني/ يناير 2022، أعلنت إيران، أن صادراتها النفطية زادت بنسبة 40 في المئة في عام 2021، وأنها تنتج نحو 2.4 مليون برميل يومياً. وإذا جرى رفع العقوبات الأميركية، فقد تزيد إيران الإنتاج إلى 3.8 ملايين برميل يومياً وفقاً لوزير النفط الإيراني جواد أوكي⁽¹⁷⁾.

15 حسين آل إبراهيم، "الأمن الغذائي في دول الخليج العربية"، ورقة مقدمة من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لمنتدى 'دراسات' الرابع"، مملكة البحرين، 2021، شوهد 2022/3/21، في: <https://bit.ly/3ueM7IH>

16 هشام ملحم، "الطاقة في جوهر الأزمة الأوكرانية ومفاوضات فيينا"، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 2022/2/18، شوهد في 2022/3/18، في: <https://bit.ly/3wjcUjm>

17 "Russia-Ukraine War: How Soaring Oil Prices Will Be Felt in the Middle East," *Middle East Eye*, 4/3/2022, accessed on 3/17/2022, at: <https://bit.ly/367ZCM3>

خامساً: احتدام التنافس الدولي

يجري الصراع الروسي - الغربي في قلب أوروبا، وعلى الرغم من ذلك فإن الموقف الصيني بات محدداً رئيساً لاتجاهات هذا الصراع. وقد حاولت الصين موازنة علاقاتها المتقدمة بروسيا مع شراكاتها التجارية الكبيرة بينها وبين الغرب، وتجنبت اتخاذ موقف أكثر وضوحاً من الأزمة الحالية. وتراقب دول الخليج، وإيران خصوصاً، تطور الموقف الصيني من أزمة أوكرانيا. فقد قام الطرفان بتطوير علاقة كل منهما بالصين، على نحو كبير، خلال السنوات الأخيرة؛ إذ وقعت إيران اتفاقاً للتعاون الاستراتيجي مع الصين، في آذار/ مارس 2021، يتضمن ضخ استثمارات صينية قيمتها 400 مليار دولار في إيران لمدة 25 عاماً، أما دول الخليج العربية فقد طورت العلاقات التجارية بينها وبين الصين في مجال الطاقة وعقود التسليح. ويبلغ حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والصين نحو 180 مليار دولار سنوياً، وقد حلت الصين في عام 2019 محل الاتحاد الأوروبي باعتبارها الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون. وقد ازدادت في السنوات الأخيرة الضغوط الأميركية على دول الخليج للحد من تطوير علاقاتها الاقتصادية والدفاعية مع الصين وهو أمر يتوقع أن يستمر ويتصاعد خلال الفترة المقبلة.

تأسيساً على ما سبق، ونظراً إلى أهمية الموضوع وتداعياته الكبرى المتعلقة بدول الخليج العربية، يتناول «منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية»، في دورته التاسعة، التي تُعقد في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، انعكاسات التنافس الإقليمي والدولي على مستقبل الأمن والطاقة في دول الخليج العربية، في ضوء أزمة أوكرانيا، ويحاول الإجابة عن جملة من الأسئلة، منها ما يلي:

- كيف انعكست أزمة أوكرانيا على أمن دول الخليج وتحالفاتها الدولية؟
- ما محددات المواقف الخليجية من الأزمة الأوكرانية؟ ولماذا تفاوتت سياساتها تجاهها؟
- لماذا غدت دول الخليج جزءاً من اصطافات الأزمة الأوكرانية؟ وكيف أثر ذلك في سياساتها؟
- كيف انعكست أزمة أوكرانيا على سوق الطاقة العالمية ودور دول الخليج فيها؟
- كيف أثرت أزمة أوكرانيا في الأمن الغذائي لدول الخليج العربية؟
- كيف انعكست أزمة أوكرانيا على مفاوضات الملف النووي الإيراني وعلاقة إيران بالدول الغربية؟
- فيم تتمثل خيارات دول الخليج بشأن مواجهة تصاعد التنافس الدولي والإقليمي والعودة إلى سياسات القوة؟